وينقل من الاكثرين والمعتمد الاول فان ذكر اجرة هو
استحقتها فظاهر ان صح العقد والا فاجرة المثل اما
اذا عرض بها كان رضيك اولا او اطلق او اجره بخيبك او تريد
او اطعمك ما تحبه او يسرك فيجب اجرة المثل نعم في الاخيرة
يحسب على الاجير ما اطعمه اياه كما هو ظاهر لانه
لا يتبرع من المطعم وقد يجب من غير تسمية ولا تقريض
بها كما في عامل الزكاة اكتفاء بثبوتها بالنص
فكانها مسماة شرعا وكعامل مساقاة عمل
ما ليس بلازم له باذن المالك اتفاقا بذكر المالك
المقابل له في الجملة لا قاسم باذن الحاكم فلا شيء
له كما افاده السبكي بل هو كغيره خلافا لمن
ولا يستثنى وجوبها على داخل الحمام او راكب السفينة
مثلا من غير اذن لاستيفاء المنفعة من غير
ان يوفيها صاحبها اليه بخلافه باذنه وسيأتي
وسيأتي في ذلك أسير السفينة يعلم مالكها
اولا وقول ابن الرفعة في المطلب لعله فيما اذا اريد
به مالكها حين سيرها والا فيشبه ان يكون
كما لو وضع متاعه على دابة غيره يسيرها مالكها
فانه لا اجرة على مالكه ولا ضمان مردود فقد فرق الوالد
بينهما بان راكب السفينة بسير اذن غاصبا
للسفينة التي هو فيها بحيث انه ضامن ولو لم
يسير بخلافه واقتصر متاعه على الدابة لا يصير
غاصبا لها بمجرد وضع متاعه ويفرق ايضا
بان مجرد العلم لا يسقط الاجرة ولا الضمان
فان السكوت على اتلاف المال لا يسقط الضمان
وهو علم وزيادة ومالك الدابة يبيع من
القاء المتاع قبل تسييرها بخلافه في راكب

السفينة

ولو تعدى المستأجر في ذات العين المستأجرة
بان اي كان ضرب الدابة او لكمها بموجدة منها
اي اخذ بها بالجاء منها فوق العادة ينهما اي بالعين
لمثل تلك الدابة كما لا تخفى او ركبها اكثر
او ساقها اشد او قصارا وقد منها اشد ضررا مما
استاجره له ضمن العين المؤجرة اي دخلت في ضمانه
لتعديه اما ما هو العادة فلا يضمن به وقد منها من
ضرب زوجته لامكان تاديبها بالقول وظن
توقف اصلاحها على الضرب انما يبيح الاقدام
عليه خاصة ومتى اركب اثقل منه استقر الضمان
على الثاني ان علم والا فالاول قال في المهمات ومحله
اذا كانت يد الثاني لا تقتضي ضمانا كالمتاجر
فان اقتضته كالمستعير فالقرار عليه مطلقا وفارق
المستعير من المستاجر بان المستاجر هنا لما كان
تقدي بار كابه صار كالناصب ويؤيده قولهم
لو لم يتعد بان اركبها مثله فضربها فوق العادة
ضمن الثاني فقط وخرج بذات العين منفعتها
كان استاجر قلبر فزرع ذرة فلا يضمن الارض لعدم
تعديه في عينها بل انما تعدى في المنفعة فيلزمه
بعد حصدها وانقضاء المدة عند نتاز عهما ما
يختاره المؤجر من اجرة مثل زرع الذرة والمسمى مع بذل
زيادة ارش ضرر الذرة ولو اتلفت ذرة ثالث خلف متعذرين
بتيراذ نهما ضمن الثلث كما في الروضة وكذا
لو يضمن ولو تلفت بسبب اخر او اختلفا في حل مائة رطل
منعها فحملها رطل شعير او عكس لا جنما
عليها بسبب لتلفها في محل واحد وهو لحفته يافة
من ظهر الدابة اكثر فضرر رها مختلف وكذا كل تعلق

Copyright © King Saud University